

## الإمام الشافعي صاحب المذهب المجدد

٢٩

في عصر ازدهرت فيه البيئة الإسلامية بكل مظاهر الحضارة التي نضجت ثمارها بعد أن تمكن خلفاء بني العباس من تدعيم أركان دولتهم . . وكان من مقومات ذلك تشجيع الزراعة، وفوفروا وسائل الري بشق الجداول، وحفر الترع، وتشجيع الصناعة، فارتقت فناً، وتنوعت شكلاً، وازدهار الثقافة، فتنافس ذوو التخصصات والكفاءات في تدوين العلوم المختلفة وضبطها وتمييزها . . فدونت كتب الفقه، وحررت مسائله، ووضحت مناهجه، واتسع نطاق المناظرات العلمية . . فتركزت القواعد العلمية، وتفرعت المسائل، وتحددت المناهج، كما اتسعت جوانب المعرفة وتعددت ضروبها، فلم تقتصر على علوم الدين من فقه وتفسير وغيرهما، أو اللغة من نحو وصرف، ولكنها امتدت إلى الفلسفة والرياضيات والفنون والصناعات وغيرها مما نقلته الترجمة العربية من التراث اليوناني والروماني، ولولا هذه الترجمة لاندثرت هذه المعارف اليونانية وضاعت إلى الأبد ولما أصبح للحضارة العربية في هذا العصر بالذات فضلين على أوروبا فضل الحفاظ على منجزات العقل اليوناني، وفضل إنجازات العقل العربي وإضافاته الكثيرة والمهمة . . ومن رجال هذا العصر الذهبي للحضارة العربية الإمام الشافعي .

والإمام الشافعي هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع، وينتهي نسبه إلى عبد مناف، فيلتقى نسبه مع النبي ﷺ عند الجد عبد مناف . . هذا الإمام والمجدد الإسلامي وُلِدَ بغزة عام ١٥٠ هجرية، وهي السنة التي توفي فيها الإمام أبو حنيفة . . وطلب العلم بمكة والمدينة فبلغ فيه شأنًا سمح له بالفتيا، وعلم باليمن، فدرس له واليها عند الخليفة هارون الرشيد حتى يخلص من رقابته، ويبرئه

فى بغداد قاضى الرشيد قائلاً عنه: له من العلم حظ كبير، وليس الذى وُجه إليه من شأنه.. ويعود إلى العلم والتحصيل، فما خُلق إلا لهما. ويكتب رسالة أخذ الفقه منها علماً له أصوله، ويؤسس مذهباً دينياً له أتباع ومريدون كواحد من المذاهب الإسلامية الأربعة.

كان الناس قبل الشافعى إمّا أصحاب حديث يحفظونه ويعجزون عن النظر والجدل، وأما أصحاب رأي يجيدون النظر والجدل ويعجزون عن الآثار والسنن.. فجمع بين الأمرين معاً.. نصر الحديث بالرأى، فانقطع بسببه استيلاء أهل الرأى على أهل الحديث.. وقد بلغ من انتصاره أنه كان يقول: «ما من أحد إلا وتذهب عنه سنة لرسول الله ﷺ وتغرب، فمهما قلت من قول أو أصلت من أصل فيه عن رسول الله ﷺ خلاف ما قلت، فالقول ما قال رسول الله ﷺ».

لكن الإمام الشافعى لم يجد مجالاً لعلمه الجديد فى بغداد لأنه كان يغلب على بغداد طريقة أهل الرأى، ولاسيما فى عصر المأمون، الذى ظهر فيه الفلاسفة والمعتزلة، وهم أكثر غلواً فى الاعتماد على الرأى من أبى حنيفة وأصحابه.. فتوجه إلى مصر عام ١٩٩هـ، وفيها وجد المجال متسعاً، والمناخ يسمح بالتجديد فى العلم، فقد سبقه إلى هذا المجال فقيه مصر الليث بن سعد منذ سنوات قليلة.

وقد جارى الإمام الشافعى غيره من أهل الحديث فى الاعتماد على ظواهر النصوص فى الأصول والفروع، فكان يذم التأويل فيها، كما يذم الاعتماد على الرأى وحده الصادر من العقل، كما جرى عليه علماء الكلام فى عصره من المعتزلة، فلم تتجه نفسه إلى ذلك التفرق الدينى الذى أشاع بين المسلمين الكثير من التباعد، ولم يعمل لنشر التسامح بين الفرق الدينية بقدر المخالفة فى الرأى. بل كان فى الجانب المتزمت الذى لا يقبل تأويلاً فى النصوص، ولا يرى أن يستفيد المسلمون فى الدفاع عن دينهم بالمنطق أو نحوه من الوسائل التى توجد عند غيرهم.

وقد امتاز الإمام الشافعى بين الأئمة الأربعة بأنه ضبط بنفسه الأصول التى جرى عليها فى اجتهاده، واعتمدها فى استنباطه ودوّنت فى كتابيه «الرسالة» و«الأم».. وفيهما نلمح الكثير من آرائه التجديدية.

يقول في كتابه الأم: «العلم طبقات شتى، الأولى: الكتاب والسنة إذا أثبتت.. والثانية: الإجتماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة.. والثالثة: أن يقول بعض أصحاب النبي ﷺ قولاً ولا نعلم مخالفاً منهم.. والرابعة: اختلاف أصحاب النبي ﷺ في ذلك.. والخامسة: القياس، ولا يسعيان إلى شيء غير الكتاب والسنة، وهما موجودان وإنما يؤخذ العلم من أعلى».

وامتاز أيضاً الإمام الشافعي بشاعريته التي كان لها كبير الأثر في حل قضية الشعر والدين حلاً علمياً، والتي محورها نفي شاعرية الرسول عليه الصلاة والسلام في القرآن. وقد فصل الإمام الشافعي في هذا القضية بقوله: «الشعر كلامه حسن كحسن الكلام، وقبيحة كقبيح الكلام.. غير أنه كلام باق سائر. فذلك فضله على الكلام». ولا يطمح شاعر أن يسمع من إمام كالشافعي أكثر من هذا القول الواضح الفاصل.

ومن مظاهر تجديد الإمام الشافعي في التمسك بالحق أنه كان يقول رأيين أو أكثر في المسألة الواحدة بدون أن يرجح رأياً منها، لعدم ظهور المرجح عنده.. وكان يقول بالرأى ثم يتبين له أن الحق في غيره، فيتحول عن رأيه الأول، وقد برز ذلك فيما اشتهر من مذهبه القديم والجديد.

ففي العراق استنبط الشافعي أحكاماً، وأصدر فتاوى وفق المنحى الذي اختاره للاجتهاد، فكان من مجموع أحكامه وفتاواه ما عُرف بفقهِ الشافعي «القديم» الذي تضمنته كتبه المؤلفه بالعراق، ومن بينها كتاب «الرسالة»، وكتاب «المبسوط»، ولكن الشافعي بعد أن استقر بمصر رجع إلى كتبه وأقواله القديمة بالدرس والتمحيص - كما يرى الأستاذ عبد الله بن سعد الرويشد في كتابه قادة الفكر الإسلامي - فأقر بعضها وتحول عن بعضها الآخر نتيجة لمخالطته علماء مصر، وسماعه ما صح عندهم من الأحاديث، وما نقلوه من آراء الليث بن سعد، ولما شاهده من حالات اجتماعية غير التي عرفها في الحجاز والعراق، ولذلك عرفت أقواله التي أملاها على تلاميذه في مصر بفقهِ الشافعي «الجديد» وتضمنه كتاب «الأم» الذي هو تنقيح لكتابه «المبسوط».

ومن أمثلة ما تحوّل عنه الشافعي من الأقوال أمرين: أولهما: أنه في فقهه القديم اعتبر العله في تحريم ربا الفضل في غير النقيدين - أي في المشروبات

والمأكولات - كونها ما يكال ويوزن. ثم اعتبر في قوله الجديد أن العله هي كونها مما يطعم.

وثانيهما: أنه قال في فقهه القديم: يجب على المطلقة قبل الدخول متعة، إن أخذت نصف الصداق. وقال في الفقه الجديد لكل مطلقه متعة لعموم قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتْعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾<sup>(١)</sup>.

وهذا التطور الذي انتاب الإمام الشافعي في فتاواه أمر طبيعي نتيجة تطوره في الأخذ عن السابقين والتفكير فيه، ثم مواكبة اللاحقين، فقد أخذ في المدينة المنورة عن الإمام مالك، وتخرج عليه، كما أخذ - بعد ذلك - عن أصحاب الإمام أبي حنيفة علم أهل الرأي وتفقه فيه.

وبتمكنه من المذهبين لاحظ ما فيهما من كمال وقصور فعمل على إيجاد مذهب وسط بينهما يتفق مع ما حصل من معارف جديدة بعد استقراره بمصر، وتعرفه على آراء علمائها وفقهائها.

وللإمام الشافعي الحق في ذلك. . له الحق أن يطور فيما أخذ عن الإمام مالك والإمام أبي حنيفة اللذين قال عنهما الجويني إمام الحرمين: «فمالك أفرط في مراعاة المصالح المطلقة المرسله، وأبو حنيفة قصر نظره على الجزئيات والفروع والتفاصيل. .».

وإذا كنا في صدد الحديث عن فتاوى الإمام الشافعي. فقد يكون من المفيد أن نتعرض لاجتهاده، كما جاء في بعض كتابات المؤرخين، وفي مقدمتهم الأستاذ عبد الله بن سعد الرويشد وخلاصة اجتهاد الشافعي أنه وقد اجتمع له علم الرأي من العراقيين، وعلم أهل الحديث من الحجازيين، تعرف في ذلك بما أوتي من علم ومواهب، وخرج من المناقشة في المسائل إلى تأصيل الأصول، وتقعيد القواعد، ووضع لأول مرة رسالته في علم الأصول، حيث شرح طريقته وأقام قواعدها، وسمى بحق مؤسس علم الأصول.

(١) سورة البقرة - الآية ٢٤١.

وقد كان لرسالة الشافعي في الأصول أثر عظيم في تاريخ الحقوق والاجتهاد، إذ أنها حملت العلماء بعد ذلك على أن ينصرفوا للإهتمام بتدوين قواعد طرائقهم، والنقاش فيها، إلى جانب اهتمامهم بإيجاد حلول للمسائل، والمناقشة فيها، وأقاموا بذلك علماً عظيماً مستقلاً عن العلم بالمسائل، وكونوا فيه مكتبة عربية ضخمة، كانت ولا تزال فخراً للأجيال، وشرفاً ممتازاً لعلم الحقوق الإسلامية.

غير أن الإمام الشافعي - أثناء تدوين قواعد طريقته، وتكلمه عن أصول الشريعة ومصادرها - قد ضيق نطاق الاجتهاد كأصل من أصول الشريعة، وجعله مقصوراً على القياس، وأخرج منه الاستحسان ونحوه، وقال فيه: من استحسَن فقد شرَّع، ولم يقيد من أصول الشريعة ومصادرها إلا نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية. فإن لم يكن نص فيهما فبالحَمَل على النص بطريقة القياس، ولا شيء غير النص عند الشافعي في كل مسألة يفتي فيها. ولقد أثبت الشافعي انحصار الأصل الإسلامي في الكتاب والسنة.

وفي هذا يقول الشافعي: «الكتاب والسنة هما الأصلان اللذان افترض الله.. وهما عينان». ثم قال: «إذا اجتهد المجتهد فالاجتهاد ليس بعين قائمة، إنما هو شيء يحدثه من قبل نفسه، ولم يؤمر باتباع نفسه، إنما أمر باتباعه غيره.. فأحداثه على الأصلين اللذين افترض الله عليه أولي به من إحدائه علي غير أصل أمر باتباعه، وهو رأى نفسه، ولم يؤمر باتباعه. فإذا كان الأصل أن لا يجوز أن يتبع نفسه، وعليه أن يتبع غيره والاجتهاد شيء يحدثه من عند نفسه».

ثم قال الإمام الشافعي: «الاستحسان يدخل على قائله، كما يدخل على من اجتهد على غير كتاب ولا سنة، ومن قال هذين القولين قال قولاً عظيماً، لأنه وضع نفسه، في رأيه واجتهاده واستحسانه، على غير كتاب ولا سنة موضعهما.. وهذا خلاف كتاب الله عز وجل، لأن الله تبارك وتعالى إنما أمر بطاعته وطاعة رسوله..».

ويتضح لنا من هذا أن طريقة الإمام الشافعي في الاجتهاد هي نفس الطريقة التقليدية التي كانت منتشرة في أوربا حتى مطلع القرن العشرين، والتي لا تزال مهيمنة حتى الآن فيها. وهي لا ترمي إلى الاعتراف بالاجتهاد كمصدر من مصادر الحقوق، ولا تقبل منه إلا ما كان محمولاً على نصوص القانون معتبراً صادراً

عنه، وتعتبر الاجتهاد واسطة للكشف عن إرادة الشارع القديم فى الحادثة الجديدة. لا للكشف عن إرادة غيره، وذلك بواسطة القياس المنطقى.

وخلاصة القول: إنه إذا أردنا أن نُحدد الطابع الذى طبع به المذهب الشافعى فنقول: إنه يتحدد فى هذه النقاط.

١ - حصر المصادر الحقيقية للشريعة فى نصوص الكتاب والسنة.

٢ - الأخذ بالاجتهاد ضمن نطاق القياس فقط، وإخراج ماعدا ذلك من طرق الاجتهاد، كالأستحسان والأستصلاح.

٣ - اعتبار الاجتهاد بهذا المعنى حملاً على النص، ولا شىء فيه غير النص كتاباً كان أو سنة.

وإننا لنجد فى الطابع الخاص للمذهب الشافعى - أى تضيق نطاق الاجتهاد وحصره فى نطاق القياس فقط - فارقاً أساسياً ما بين طرائق الاجتهاد لدى المذهب الشافعى من جهة، ولدى المذهبيين: الحنفى والمالكى من جهة أخرى. حيث اعتبر هذان المذهبان - كما تقدم - الاجتهاد مصدرأ من مصادر الشريعة، وذلك بأوسع معانى الاجتهاد من قياس وأستحسان وأستصلاح. . مع تقدير تطورات الأزمان، والأعراف، وما يكون لها من تأثير فى الأحكام.

ومن هذا ذهب بعض المفكرين - وفى مقدمتهم الأستاذ عبد المتعال الصعیدى - إلى الحكم بأن الشافعى لم يكن مجدداً فيما يتعلق بالرجعية التى وقعت فيها الفرق الإسلامية، وكذلك لم يكن مجدداً فيما يتعلق بالرجعية التى وقعت فى الحكم الإسلامى، لأنه كان يرى مثل أهل السنة أن الإمامة فى قريش، وأنها قد تكون من غير بيعة إن كان ثمة ضرورة. بل قد روى عنه - أى الشافعى - أنه قال: «كل قرشى غلب على الخلافة بالسيف، واجتمع عليه الناس فهو خليفة». فهذا منه إقرار لتلك الرجعية، وقد جعل الإسلام الأمة صاحبة الحق فى توليه من يولّى عليها، فمن يأخذه بالسيف يكون غاصباً، لأنه يكون فى الغالب ناشئاً عن عجزهم، ولأن المعصية لايسوغها اجتماع الناس عليها، وإنما يسوغها التوبة منها. ولعل الشافعى يقصد من ذلك تحريم الخروج عليه إذا كان فيه ضرر أكثر من بقاءه.

كذلك لم يكن الشافعى مجدداً فيما يتعلق بالرجعية الاجتماعية التى قامت على التفرقة بين الشعوب الإسلامية. ورفع بعضها فوق بعض. فقد انقسم الفقهاء فى

مقياس الكفاءة فى النكاح بين تلك الشعوب، فذهب الجمهور إلى اعتبار النسب فى الكفاءة، وكان أبو حنيفة من أشدهم مغلاة فى ذلك، وقد روى عنه أنه قال: «قريش أكفاء بعضهم بعضاً. والعرب كذلك» وقال الثورى: «إذا نكح المولى المرأة العربية يفسخ النكاح».

وذهب بعض الفقهاء - كالإمام مالك - إلى اعتبار الدين فى الكفاءة، فلا اعتبار عنده للنسب فيها. وهذا مانطق به القرآن الكريم، حيث قال تعالى:

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَفْضَلُكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١﴾

ولاشك أن هذا الرأى كان فيه قضاء على تلك الرجعية الاجتماعية التى أصيب الإسلام بها قبل أن يتمكن من إزالة الفوارق بين شعوبه، ليجعل منها شعباً واحداً لا يعلو فيه جنس على جنس، ولا توجد فى جنس منه نزعة إلى الاستئثار بشيء فى الدولة دون غيره. وقد توسط الشافعى بين الرأين، فقال: «ليس نكاح غير الأكفاء حراماً فأرد به النكاح، وإنما هو تقصير بالمرأة والأولياء. فإذا رضوا صح، ويكون حقاً لهم تركوه، فلو رضوا إلاً واحداً فله فسخه» فلم يقض الشافعى على تلك الرجعية الاجتماعية التى قامت فى الإسلام، ولم يكن مجدداً من هذه الناحية أيضاً، وإن كان مذهبه فى ذلك بين بين.

ومع ذلك فقد اجتهد الإمام الشافعى وأضاف إلى تفكيرنا الإسلامى الكثير، حتى توفى فى شهر رجب عام ٢٥٤هـ، ودُفن فى مقابر بنى عبد الحكم بمصر. وجدد مقبرته السلطان صلاح الدين الأيوبى، فأقام له ضريحاً كتب عليه: «عَمِلَ هذا الضريح المبارك للإمام الفقيه محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع ابن عبيد الله بن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف الشهير بالشافعى».

\*\*\*

(١) سورة الحجرات - الآية ١٣.